# بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تؤكد فيه أن التطهير العرقي في الشيخ جراح وسلوان يفرض على المدعي العام للجنائية الدولية البدء فوراً بالتحقيق في جرائم الاحتلال*

**٢٠٢١/٦/٢٧**

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات تغول الاحتلال وأجهزته المختلفة اليوم ضد أهلنا في حي الشيخ جراح وفي بلدة سلوان وأحيائها والعدوان المتواصل عليها بهدف ممارسة أقصى الضغوط على حياتهم ومقومات صمودهم تمهيداً لتهجيرهم بالقوة من منازلهم لصالح المستوطنين وجمعياتهم الإرهابية المتطرفة، وكجزء لا يتجزأ من استكمال عملية تهويد المدينة المقدسة وإفراغ أحيائها من مواطنيها المقدسيين. حولت سلطات الاحتلال وأجهزته المختلفة حي الشيخ جراح إلى ثكنة عسكرية في ما يشبه اختطاف جماعي للحي وساكنيه، وتواصل اغلاق الطرق المؤدية اليه، وتكاد لا تخلو ليلة من ليالي هذا الحي دون اعتداء او تنكيل أو بطش كان آخرها ما حدث ليلة أمس من اعتداء همجي أدى إلى إصابة العديد من أبناء الحي والمتضامنين معهم. من جهة أخرى تجُبر سلطات الاحتلال ما يزيد على ١٥٠٠ مواطن فلسطيني يسكنون في ١٧ منزلاً ببلدة سلوان على البقاء في دائرة الترقب والانتظار الثقيل لأية قرارات أو إجراءات تتخذها بلدية الاحتلال وشرطته بحقهم وحق منازلهم ومصيرهم، خاصة في ظل ما أورده الاعلام العبري حول انتهاء المهلة الزمنية التي حددتها بلدية الاحتلال لهدم تلك المنازل، بهدف تهويد وأسرلة المنطقة المحاذية لجنوب المسجد الأقصى المبارك لصالح المخططات والمشاريع الاستيطانية تحت مسميات استعمارية مختلفة. تحُمل الوزارة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن نتائج وتداعيات عمليات هدم المنازل والتهجير القسري للمواطنين المقدسيين وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من جريمة التطهير العرقي التي يحاسب عليها القانون الدولي.

ترى الوزارة أن صمت المجتمع الدولي والدول التي تدعي الحرص على عملية السلام ومبادىء حقوق الإنسان تحت شعار إعطاء الحكومة الإسرائيلية الجديدة الفرصة بات يشجع سلطات الاحتلال على الإمعان في تنفيذ مشاريعها الاستعمارية التوسعية وتصعيد عمليات القمع والتنكيل بأبناء شعبنا من جهتها، تتابع الوزارة بإهتمام بالغ التطورات الحاصلة بشأن تهديد الاحتلال بتهجير المواطنين المقدسيين على المستويات كافة وفي مقدمتها مع المدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية السيد كريم خان، وتطالبة بإعطاء الأولوية للملفات التي أحالتها دولة فلسطين إلى المحكمة والتي صدر قرار بالتحقيق فيها وسرعة البدء بإجراءات تحقيقات المحكمة في جرائم الاحتلال، كما تواصل الوزارة ومن خلال بعثتي دولة فلسطين في نيويورك وجنيف برفع رسائل

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/pr2762021ps

متطابقة وتقارير دورية عن هذه المستجدات للأمين العام للامم المتحدة، رئاسة مجلس الأمن، رئاسة الجمعية العامة للامم المتحدة وللمفوضة السامية لحقوق الإنسان في جنيف وتتابع معها أفضل الطرق لتنفيذ القرار الاخير لمجلس حقوق الانسان القاضي تشكيل لجنة تحقيق دائمة في جرائم وانتهاكات الاحتلال، على قاعدة استعداد دولة فلسطين الكامل للتعاون التام مع مجلس حقوق الإنسان. كما تواصل الوزارة التعميم على سفارات دولة فلسطين في دول العالم كافة لتكثيف تحركها باتجاه وزارات الخارجية ومراكز صنع القرار والرأي العام في البلدان المضيفة لفضح جرائم وانتهاكات الاحتلال والمستوطنين ضد شعبنا عامة وضد القدس ومقدساتها ومواطنيها بشكل خاص، وللمطالبة باستدراج أوسع إدانات دولية لهذه الجرائم والانتهاكات، ولحث الدول تحمل مسؤولياتها الاخلاقية والقانون اتجاه معاناة شعبنا. تطالب الوزارة الأمين العام للأمم المتحدة تفعيل نظام الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتنفيذه فوراً.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/